الإصلاح التربوي في الجزائر

د/حفصة جرادي – أ/ مبروك قسمية

جامعة الاغواط

الملخص:

قد شهدت العديد من دول العالم تغييرا وإصلاحا في المجال التربوي ، ظهر في صور وأشكال مختلفة وهناك تجديد يدعو إليه المصلحون المعاصرون للمناهج الدراسية ،و تعتبر الجزائر دولة من دول العالم الثالث كرائدة في إصلاحات المجال التربوي لأن أهم عنصر من عناصر النظام التربوي هو إصلاح المناهج التربوية فمن تدريس بالأهداف إلى تدريس بالكفاءات ، حيث هذا الأخير حرك مختلف المراحل التعليمية(الابتدائي، المتوسط و الثانوي) وعلى رأسها المدرسة الابتدائية التي تعتبر البنية الأولى – التربية القاعدية – للمواصلة السليمة لبقية المستويات التعليمية ، والهدف من التغيير في هذا النظام هو تحصيل أحسن بدون بذل جهد كبير، واستغلال كل الإمكانيات البشرية و المادية بما فيها من تكوين للأساتذة و إعدادهم و تجنيدهم للتقبل و التأقلم مع هذا الإصلاح ، كل هذا من أجل مساعدة التلميذ على اكتساب المعلومات بشكل جيد ، لذلك شغل موضوع الإصلاحات التربوية حيزا كبيرا من إهتمام معظم شرائح المجتمع و بالخصوص الأسرة التربوية وهذا نظرا لجدته و حداثته.

Résumé :

Bon nombre de pays du monde ont apporté des changements et mené des réformes multiples dans le domaine de l'éducation. Des réformateurs contemporains appellent à l'actualisation des programmes scolaires. L'Algérie est l'un des pays du tiers monde à encourager des réformes du système éducatif. En effet, ces réformes sont nécessaires au bon développement du domaine de l'éducation, en passant de l'approche par les objectifs à l'approche par les compétences qui a été largement adoptée dans les trois paliers de l'enseignement (primaire, moyen et secondaire). Toutes ces nouveautés ont affecté plus remarquablement l'enseignement primaire, considéré comme le point de départ pour mener à bien le reste du parcours d'apprentissage.

Ces réformes tentent de garantir un meilleur apprentissage avec un minimum d'efforts. De plus, elles préconisent l'exploitation des ressources humaines et matérielles, y compris la formation des enseignants afin de les préparer au mieux à se familiariser avec ces nouvelles approches; et ce, pour aider l'élève à acquérir plus de connaissances d'une manière efficace.

Ainsi, le sujet des réformes opérées au sein du système éducatif a suscité l'intérêt de la majeure partie de la société et plus particulièrement la famille de l'éducation.

تمهيد:

إن عملية الإصلاح التربوي ضرورة فرضتها بالدرجة الأولى الأوضاع التعليمية السابقة و الالتحاق بركب الدول المتطورة بالدرجة الثانية هذا من جهة، والوصول إلى تحقيق الأهداف السامية و الفعالية القصوى

من العملية التربوية من جهة أخرى ، و على هذا تؤكد الحاجة في بلادنا اليوم على إحداث تغييرات في المنظومة التربوية قصد تطويرها و تحسينها حتى تواكب التحولات الداخلية وتساير التقدم الحاصل في التربية و التعليم ، وهذا ما استدعى إحداث إصلاح تربوي شامل غايته بناء منظومة تربوية موحدة ومنسجمة في أهدافها ومضامينها وآليات تسييرها،خاصة في المناهج الدراسية من التعليم التحضيري إلى التعليم العالي ،انطلاقا من كل هذا حاولنا إعطاء مفهوم للإصلاح التربوي وأهميته ، و أهم خطواته ومؤشراته وكذا ضمانات نجاحه ، ثم تطرقنا إلى الإصلاح التربوي في الجزائر بعد الاستقلال بالإضافة إلى الإصلاحات التربوية الأخيرة خاصة الإصلاحات في المناهج الدراسية.

1-مفهوم الإصلاح التربوي:

يعرفه أحمد **حسين اللقاني** :" بأنّه النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه ،من خلال إجراءات الدراسات التقويمية، ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة و الرّؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار "· (أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل: ،1999،ص32.)

ويعرفه **سيمونز**: "حيث يرى أن الإصلاحات التربوية ما هي إلا تلك التغيرات التي تحدث في السياسة التعليمية، التي من شأنها أن تحدث زيادة كبيرة سواء في الميزانية التعليمية أو في المنحنى الهرمي للملتحقين بالمدرسة، أو في الأثر الذي تحدثه الاستثمارات التعليمية على البشر، وفي التنمية الاجتماعية "· (روبرت ماكيبج ،ترع الستار، همام محمد بدر: ،ص40.)

ويعرفه **حسن البيبلاوي**: " بأنه تلك التعديلات الشاملة الأساسية، في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغيرات في المحتوى و الفرصة التعليمية و البنية الاجتماعية ،أو في أيً منهم في نظام التعليم القومي في بلد ما"· (حسن حسين البيبلاوي: ،1998،ص10.)

لذلك فإن مفهوم الإصلاح التربوي هو التعديل المدخل على النظام التربوي و الذي يخص مكامن الخلل والنقص فيه ،وهو أيضا إعادة النظر في النظام التربوي والتجديد فيه، بما يتماشى ومتطلبات المدرسة وحسب التطورات الحاصلة التي تتعلق بالمجال التربوي .

2- أهمية الإصلاح التربوي:

من المهم تحديد أهمية الإصلاح التربوي ومدى استخدامه واحتمال نجاعته، وهناك عدة اعتبارات في هذا الصدد منها:

2-1- المنادي بالإصلاح:أي هل جاءت الدعوة إلى الإصلاح من جانب فرد، أو مجموعة، أو منظمة؟ ذلك أن المنظمات و المجموعات تختلف في مدى قوتها و تأثيرها، وهل هذه المنظمات قومية أو إقليمية أو محلية، وما مدى نفوذها ؟ أما بالنسبة للمجموعات هل هي مجموعة مركزية أو هامشية بالنسبة للنظام التعليمي؟ أما بالنسبة للأفراد هل الداعي للإصلاح جزء من المنظمة أو من خارجها ، وما مدى قوة دعوته له وتأييدها ؟ (محمد منير مرسي: ،1999،ص48.)

2-2- مجال الإصلاح: ويقصد به المدى الذي يشمله الإصلاح، وعدد الأفراد الذين يتأثرون به.

2-3- التأييد المادي و المعنوي: وذلك بمعرفة مدى مساندة الإصلاح ليس عملية عارضيه، كما أن المسؤولين عادة غير مستعدين لإنفاق الأموال، والوقت و الجهد، دون أن يكون هناك احتمال كبير لنجاح الإصلاح ، واستمرار هذا النجاح لفترة طويلة. (محمد منير مرسي: مرجع سابق ،ص48.)

2-4- قرار الإصلاح التربوي:تختلف قرارات الإصلاح التربوي في درجاتها و مستوياتها،فهناك قرارات تتخذ على أعلى مستويات السياسة في الدولة، ويكون الإصلاح في هذه الحالة عاما و شاملا ومؤثرا، و قد يقوم المعلم ببعض القرارات بغية تحسين أدائه العملي، أو تطبيق أسلوب جديد داخل الفصل مع تلامذته دون أي تغيير مطلوب في نظام الدراسة.

3- خطوات الإصلاح التربوي:

هناك خطوات رئيسية للإصلاح ينبغي إتباعها ومن أهمها:

3-1-التحليل الأولي، و يشمل:

- تشخيص نقاط الضعف و تحديد أولوياتها.
- تحديد العوامل المسؤولة عن الضعف و التي تحتاج إلى تغيير.
- الموازنة بين بدائل علاج الضعف أو تصحيحه.
- اختيار البديل الأفضل للتصحيح و الاتفاق عليه.

3-2-اختيار الإستراتيجية: و يتطلب الإجابة عن الأسئلة التالية:

-أيّ أنواع الإصلاح سيتبع؟

-من الذي سيقوم برسم خطة التنفيذ؟

-ما شروط التنفيذ وأوضاعه البيئية؟

3-3- الإجراءات، و تشمل:

- تحليل متطلبات تنفيذ الإصلاح من تدريب المدرسين و العاملين، وتوفير المواد التعليمية و المتطلبات المادية الأخرى.
- القيام بحملة تشجيعية للعاملين و القائمين بالإصلاح، و توفير الحوافز المادية و المعنوية لهم.
- البدء بتجريب إستراتيجية الإصلاح المختارة على نطاق ضيق قبل تعميمها.
- بدء الأنشطة التمهيدية المصاحبة والقيام بها.
- متابعة التجربة الاستطلاعية للإصلاح من خلال نظام التغذية المرتدة.
- إدخال التعديلات التي كشفت عنها متابعة الأنشطة للتجربة الاستطلاعية.
- تعميم الإصلاح في ضوء النتائج النهائية التي كشف عنها التطبيق الأولي.
- العمل علي استمرار مساندة و تأييد التحول من النظام القديم إلي الإصلاح الجديد.
- متابعة التنفيذ من خلال جهاز خاص للمتابعة و التقويم، وإدخال التعديلات المطلوبة أثناء التطبيق حيث يعتبر التقويم جزء رئيسي من أي برنامج للإصلاح، ويجب أن يشترك في تقويم المعلمين و المسئولين عن البرامج، إلى جانب المستشارين و الخبراء و المهنيين.

قد يقوم المعلم بإجراء بعض البحوث علي تلامذته لاختبار مدى فعالية الأساليب و المواد التعليمية ،وفي هذه الحالة يعتبر قرارا تربويا خالصا محدود النطاق ،ويكون المعلم في هذه الحالة هو متخذ القرار، وهو القائم بالتطبيق وكل ما يتطلبه.

أما إذا كان لإصلاح علي نطاق واسع يشمل النظام التعليمي بأكمله و توجهاته الرئيسية في المجتمع ،فإن القرار في هذه الحالة ليس قرارا تربويا فقط ،وإنما هو قرار سياسي و إيديولوجي و يكون القرار في هذه الحالة شاملا للمستوى القومي، و بهذا تتنوع القرارات التربوية للقيام بالإصلاح التربوي، فبعضها يكون على مستوى المدرسة ، و بعضها يكون على المستوى المحلي وأياً كان نوع القرار ومستواه، فإن اتخاذه يتطلب بعض الإجراءات كالتخطيط لدراسته ، وجمع المعلومات المتصلة به، من أجل القيام بالدراسات اللازمة له، و في النهاية اتخاذ القرار المناسب. (محمد منير مرسي :مرجع سابق ،ص49.)

4-مؤشرات الإصلاح التربوي:

لقد حدد علماء الاجتماع و التربية عدة مؤشرات للإصلاح التربوي، يتم من خلالها الحكم على كفاءة النظام التربوي، تركزت معظمها في استخدام الكثيرين منهج تحليل النظام الذي يعتمد على ثلاثة أبعاد هي:

-المُدخلات:أي مدخلات النظم التعليمية.

-العمليات:أي العمليات التي تتم في طريقة التعليم.

-المُخرجات:أي مخرجات التعليم.

و لكن جميع تلك المُحوّلات، كانت في مجملها ضعيفة لأنها أغفلت العلاقات البنيوية بين النظام التعليمي، و بنية العلاقات الاجتماعية و الثقافية داخل المدرسة.

و تعد المؤشرات التي وضحها " **حسن حسين البيبلاوي** " الأكثر تحليلا للنظام التربوي ، وتعتبر في نظره الجوانب الأساسية التي يقوم عليها أي نظام تعليمي ، وهذه المؤشرات هي بنية المعرفة البنية الاجتماعية ، بنية التفاعل السلوكي موضع التربية. (غطاس نسيمة، مكاوي سهام: ،2002-2003،ص22.)

4-1-مؤشرات بنية المعرفة:

إن مفهوم بنية المعرفة يشير إلى طبيعتها وتوزيعها داخل القسم الدراسي ، كما يشير إلى بنية الأهداف وطبيعة الأنشطة التعليمية المعرفية، والمؤشرات التي تقوم على هذا المفهوم تشير أو تقيس التغير في الأهداف المعرفية، والمحتوى الدراسي، والمفاهيم المعرفية، التي تدرس وتحدد مؤشراته في الأسئلة التالية:

- ما التلميذ المرغوب ؟ ما هي الأنشطة التربوية التي تتبع لإعداد التلميذ المرغوب ؟ وما المحتوى المحرم في الأنشطة التربوية ؟. (حسن حسين البيلاوي : ، 1998، ص38.36.)

4-2-مؤشرات البنية الاجتماعية:

ويشير هذا المفهوم إلى بنية العلاقات الاجتماعية التي تتم من خلالها العملية التعليمية كما يشير إلى بنية وتوزيع الفرص التعليمية داخل النظام التعليمي، والأسئلة الآتية توضح أبعاد هذا المؤشر وهي:

- ما الأشكال التعليمية المختلفة التي تتم من خلالها الأنشطة التربوية؟

– ما المصادر المادية المخصصة للصرف على التعليم؟

– من الذي ينتقي آليات الانتقاء والتشعيب داخل المدرسة، وكيف؟

– ما نمط العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة والفصل الدراسي؟

4-3-مؤشرات بنية التفاعل السلوكي:

ويشير إلى أنماط التفاعل الاجتماعي، وأشكال هذا التفاعل داخل المدرسة، والفصل الدراسي وخارج المدرسة، وعلاقة التلميذ والمدرسين بهذا التفاعل، كما يشير إلى نمط السلوك الناتج عن هذا التفاعل ونسق التعزيزات " كالثواب والعقاب" في عملية التفاعل، والأسئلة الآتية توضح تلك الجوانب:

– كيف يكون سلوك كل من المدرس والتلميذ داخل المدرسة وخارجها ؟

– وما أشكال التفاعل بين المدرس والتلميذ ؟

4-4-مؤشرات موضع التربية:

يشير هذا المؤشر إلى المكانة الخاصة التي تحتلها التربية في مجتمع ما ،بحكم الظروف أو العوامل التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع، فالتربية تحتل مكانة هامة في كل مجتمع ولكنها تختلف في أهميتها من مجتمع إلى آخر، و" مؤشرات موضع التربية " هي تلك التي تقوم على هذا المفهوم وتقيس التغير في درجة الأهمية التي تحتلها التربية في مجتمع ما ، ومن هنا تطرح الأسئلة التالية :

– ما اتجاه القيادة السياسية نحو التعليم ودوره في المجتمع ؟

– كيف ترى القيادة السياسية المعلم ودوره في المجتمع ؟ (حسن حسين البيلاوي : مرجع سابق ، ص،39.)

5- ضمانات نجاح الإصلاح التربوي:

هناك عدة اعتبارات رئيسية يجب مراعاتها عند القيام بالإصلاح التربوي وهي:

اعتبارات يراها الدكتور "**منير مرسي**" هامة في توفير ضمانات النجاح وهي:

– أن يكون هناك تفهما كاملا للإصلاح المطلوب تطبيقه من جانب القائمين به.

– أن يتوفر لدى القائمين بالإصلاح التربوي القدرة على القيام به.

– أن تكون المصادر والموارد الضرورية المطلوبة متوفرة.

– أن تكون الإجراءات والترتيبات داخل المنظمة متماشية مع الإصلاح ولا تتعارض معه.

– أن يكون القائمون بالتنفيذ على استعداد لبذل الجهد وتحمل الوقت الزائد الذي يتطلبه الإصلاح.

– أن تتم تهيئة أدهان الناس في المجتمع بما في ذلك الآباء للتغيير الذي يحدثه الإصلاح ومحاولة كسب تأييدهم ومساندتهم وعمل لقاءات بين المهتمين بالإصلاح والمتأثرين به.

– أن يتوفر نظام جيد للاتصال والتواصل بين القائمين بالإصلاح من ناحية وبين المسؤولين وأجهزة الإعلام من ناحية أخرى. (محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص 50.)

6-الإجراءات المتخذة للإصلاح بعد الاستقلال:

لقد شهدت المنظومة التربوية تصدعا كبيرا في جميع المستويات، شل حركتها تماما ، لذلك اضطرت السلطة التربوية إلى القيام بإجراءات لإعادة الحياة إلى النظام التربوي ، وللتخلص من مخلفات الاستعمار التربوية التي كانت تخدم المستعمر بالدرجة الأولى ،ومن هنا كان يجب إصلاح المنظومة التربوية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،وسنتعرض فيما يلي إلى بعض هذه الإصلاحات:

6-1-المرحلة الأولى: (1962-1970):

تميزت هذه المرحلة بتحقيق تمدرس شامل في الطور الابتدائي ،والعمل على تعريب برامجه ،وقد انصب التفكير والعمل في هذه المرحلة التي لم يسجل فيها أي تطور يذكر على سير المنظومة التربوية بتنصيب اللجان لإصلاح المواقيت والمناهج، وآخرها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم التي نصبت سنة -1969- (وزارة التربية الوطنية، سبتمبر 1994، ص02)

وبصفة عامة شمل الإصلاح في هذه الفترة:

-التوظيف المباشر للممرنين والمدرسين.

-تأليف الكتب المدرسية .

-توفير وثائق تربوية .

6-2-المرحلة الثانية: (1970-1980):

في هذه المرحلة لجأت لجنة الدولة إلى مشاريع إصلاحية في المنظومة التربوية مستمدة ذلك من المخططات الرباعية ، وقد انصب إصلاح المنظومة التربوية في هذه المرحلة على المحتوى (الاهتمام بالتعليم من الداخل)، والمناهج وفي هيكلة المنظومة ككل، ومن بين المشاريع الإصلاحية وثيقة إصلاح التعليم في سنة 1974 التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر رئاسي 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والموافق لـ:16 ربيع الثاني 1396 هـ ، والذي تم بموجبه إنشاء المدرسة الابتدائية ذات 09 سنوات التي تتخللها 03 أطوار، وانطلقت كمرحلة تجريبية سنة 1977 ، دخل مشروع المدرسة الأساسية بعد أخذ ورد في الأخير تم تنفيذ في الموسم الدراسي 1980-1981، ولقد شكلت أمرية 16 أفريل 1976 ، تحولا عميقا في مجال الإصلاحات التربوية حسب ما ذكر في وثيقة المجلس الأعلى للتربية. (المجلس الأعلى للتربية: ، 1998، ص 11.)

6- 3-المرحلة الثالثة: (1980-1990):

ما يطبع هذه الفترة أساسا هو إقامة المدرسة الأساسية، إذ تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية ، ففترة التمدرس الإلزامي تدوم 09 سنوات أوجدت المدرسة الأساسية مبادئ عامة تحدد توجهاتها الكبرى:

-مبدأ ديمقراطية التعليم: لكل طفل جزائري يبلغ 06 سنوات الحق بمقعد دراسي.

-مبدأ مجانية التعليم: يحصل كل التلاميذ بأثمان رمزية على كل الوسائل التعليمية واللوازم المدرسية.

-مبدأ إجبارية التعليم: إجبار الأولياء على تسجيل أبناءهم بمجرد وصولهم لسن التمدرس.

-مبدأ التعريب: جعل البرامج الدراسية باللغة العربية.

-مبدأ الجزأرة: جعل التعليم جزائريا في برامجه، بحيث ينبثق من أصالة المجتمع.

-مبدأ الشمولية: المدرسة الجزائرية شاملة لجمع التلاميذ بالمعارف الأساسية والمهارات لتكيفهم في الحياة الاجتماعية.

-6-4-المرحلة الرابعة: (1990-2002):

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين حيث مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة، ولقد توصل إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة ومكثفة وغير منسجمة مع بعض الجوانب الناتجة عن التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. (وزارة التربية الوطنية: أفريل 1998، ص 13)

ومن هنا جاءت عملية تخفيف محتويات البرامج التي تمت طيلة السنة الدراسية 1994/1993 سميت بالتعديلات (نقل بعض الموضوعات من مستوى أدنى إلى أعلى أو حذف البعض الآخر)، حيث برزت في هذه المرحلة إدراج الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي كلغة أجنبية أولى.

أما خلال سنة 1996 كانت بوادر الإصلاح الأعمق ، سمي هذا الإصلاح بإعادة كتابة وقراءة المناهج الدراسية في الطورين الأول والثاني ، وقد تم اختيار النموذج السلوكي في كتابتها(يعتمد على تجزئة المعرفة إلى وحدات)، أي التعليم بالأهداف ، ثم ظهر مصطلح الكفاءة في المنظومة التربوية الجزائرية بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 11نوفمبر 2002،حيث طبقت فكرة بناء المناهج التربوية الجديدة على أساس المقاربة بالكفاءات، والتي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003 ، وذلك للنهوض بمستوى التعليم والتكوين حتى تكون ملائمة لحاجات أفراد المجتمع.

7-العقبات والقيود التي واجهت الإصلاح التربوي بعد الاستقلال:

لقد كانت أكبر المشاكل التي تخبطت فيها بدايات الإصلاح التربوي في الجزائر هي:

كيفية إيجاد أنجع السبل للتخلص من الآثار التي ورثها الاستعمار، والخروج من حالة التخلف واللإتحاق بالركب الحضاري ،غير أن احتدام الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية بعد الاستقلال ،ترك صدى واسعا وعميقا على مستوى نظام التربية كما حدث في مؤتمر الصومام (1956م).

لكن الرغبة الجامحة للشعب الجزائري في التخلص من رواسب المحتل الفرنسي ساهمت بنسبة كبيرة في إحداث التغيير، وبالرغم من هذه العوامل المساعدة فقد تعرض الإصلاح إلى عدة قيود وعقبات ، تربوية وتعليمية واجتماعية واقتصادية ،خصوصا في المناطق التي مستها الحرب بشكل كبير، ومن بين أهم هذه العقبات ما يلي:

7-1- ارتفاع نسبة الأمية:

تعتبر مشكلة الأمية من بين المشاكل الأكثر خطرا على المجتمعات حيث أن هذه المشكلة تعرقل تقدم وسير حركة تطور الدول النامية ، فالمشكل وليد المستعمر ، إذ أنه لا يخفى عليه أن البناء العصري لأي مجتمع يتطلب عناصر متعلمة وواعية وقادرة على الإبداع والاكتشاف.

وللأسف الشديد فإن الجزائر بعد الاستقلال وقفت حائرة أمام رقم قياسي في الأمية جمع بين صغار السن المتأخرون في الدخول المدرسي،وكبار السن الذين لم يدخلوا المدرسة أبدا، وقد وصلت النسبة المئوية

آنذاك إلى 95% من الأميين الرجال و 99% من النساء، هذا في وقت كانت فيه الدول المتقدمة تتحدث عن محو الأمية عند الكبار.

ونظرا للأضرار التي تنجم عن الأمية فقد تبنت الدول النامية سياسات خاصة بها حيث تم إعداد برامج تعليمية وتأسيس مراكز التكوين وإعادة التكوين لإدماج نسبة عالية من الأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية،كما تم تعميم التعليم الإلزامي كحل جزئي وسريع.

و قد سجل انخفاضا ملحوظا في النسب السابقة، بعد تبني تلك السياسة، فقد وصلت النسب إلى60 % عند الرجال بعد ما كانت 95% .ووصلت إلى 70%بعدما كانت 99% بالنسبة للنساء .

و هذه النتائج التي تم التوصل إليها إن دلت على شيء، إنما تدل على نجاح هذه السياسة بنسبة عالية.

7-2-قلة الموارد المالية والمادية:

و لقد كانت أوضاع الجزائريين المادية وحالتهم الاقتصادية ،إبان الاستعمار سيئة جدا و هذا طبيعي بالنظر إلى السياسات التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، و لا يخفى علينا أن تلك الأوضاع قد استمرت حتى ما بعد الاستقلال، مما أثر على ميادين كثيرة و قد كان ميدان التربية و التعليم من بين تلك الميادين، إذ كان مشكل قلة الموارد له الأثر البالغ على السياسة التعليمية، حيث وقف حاجزا أمام تحسين الفرص التعليمية، و تفعيل نشاطاتها المختلفة و تلبية حاجاتها الضرورية، و لم يكن هذا العائق الوحيد أمام التطور الفعلي لميدان التربية و التعليم ،بل كانت هناك عوامل أخرى زادت من تفاقم المشكلات التي واجهت التعليم.

ومن بين هذه العوامل هي تلك النظرة السلبية للتعليم حيث اعتبر قطاعا استهلاكيا أكثر منه إنتاجيا، و بالتالي قل الاهتمام به في حين زاد الاهتمام بالقطاعات الأخرى، و التي كان يعتقد أنها الطريق نحو تحقيق النمو و الازدهار و الخروج من دائرة التخلف، فيما كانت الدول المتقدمة تنظر نظرة مغايرة تماما للتربية و التعليم.

"حيث إن تلك الدول كانت تثق أن سعادة الشعب وازدهاره يتوقف على ذكائه و تربيته و يعتقدون إن الإنفاق على التعليم أفضل الوسائل للغنى و الثروة." (عبد الغني عبود: ، 1976، ص247.)

وقد كان الأجدر بمسؤولينا أن يتبنوا هذه النظرة وأن يعطوا التربية والتعليم حقهما من الإنفاق وتخصيص الميزانية المناسبة لتحقيق نظام تعليمي عصري، وقد كانت الميزانية المخصصة في السنة الدراسية 1963-1964 لا تتعدى 322.719دج من مجموع الميزانية العامة للدولة والتي كانت تبلغ 291.273دج وبالنظر إلى هذه الإعتمادات المالية المخصصة، وبالمقارنة مع الحاجة المالية المطلوبة لتجهيز النظام التربوي وتسييره، فإن هذه الميزانية ضعيفة وغير كافية لسد تلك الحاجة، فحسب تقارير عالمية ، "أن نسب الإنفاق على مستوى الدول العربية ،وعلى مستوى الدول الغربية وعلى مستوى مختلف المراحل التعليمية الثلاث لازالت دون المستوى مقارنة بعملية توسيع التعليم بها وتعميمه". (وزارة التربية الوطنية: ، 1981.)

7-3- نقص أجهزة التخطيط و عدم توفر البيانات الإحصائية:

إن أجهزة التخطيط وأدوات الضبط من الضروريات التي تقوم عليها أي خطة علمية، بما في ذلك الخطة التربوية ،ورغم هذا فإننا نجد أن خططنا التربوية الموضوعة بعد الاستقلال لم تتوفر على هذه الضرورات مما أدى إلى الخلل الكبير في الضبط السليم، والتوجيه الصحيح المبني على المعايير العلمية التي تراعى فيها الظروف و الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد.

وهذا الخلل والنقص في أجهزة التخطيط أدى إلى عدم إتاحة الفرص التعليمية للجميع ،على نحو متكافئ ليشمل جميع المستويات والمراحل التعليمية ،ويعم جميع المناطق المختلفة من الوطن بحيث لم تعطى فرصا متساوية بين الذكور والإناث. (عبد الغني عبود : مرجع سابق، ص275.)

كما أدى إلى عدم الاستفادة من القدرات والطاقات الكامنة للفئة التي تمكنت من الالتحاق بالمدارس وذلك نظرا لعدم اتسام العاملين في الميدان التربوي هم أنفسهم بالقدرة، والمعرفة الحقيقية والدراية الحقة لفنون التخطيط وأساليبه.

8- تقييم نتائج تجربة الإصلاح التربوي في الجزائر بعد الاستقلال:

يمكن القول أن النظام التربوي الجزائري لم يظهر بصفة جلية خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال،نظرا للآثار الوخيمة والجسيمة التي تركها الاستعمار الفرنسي، فأمام ضخامة الإرث الذي ورثته الجزائر في هذا القطاع فقد حاولت في السنوات الأولى تكييف هذا الإرث مع متطلبات المرحلة الصعبة، التي كانت تعيشها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال،نظرا للتحديات الكبرى التي تواجهها.

وبصفة عامة فمستوى التعليم بقي يعاني من النقص رغم الجهود المبذولة لترقيعه، ونستطيع تلخيص مواطن العجز والضعف فيما يلي:

- في ميدان الإعداد المادي عموما: تشير التقارير الوطنية إلى أن المتراكم الإجمالي الذي لم يتم إنجازه خلال المخططات الإنهائية ،ومشاريع الاستثمار لسنتي (78-79) و الذي أعتمد كأساس العمل لإعداد الخطة الخماسية (80-84) فقد بلغ في مجال المنشآت القاعدية 11500قاعدة تربوية ،511 متوسطة ، 4مراكز لتكوين الإطارات و10 مراكز جهوية للنشر و التوزيع ،31 معهد لإعداد المعلمين حيث بقيت مؤسسات التعليم الابتدائي و المتوسط و مؤسسات التكوين ومدى المخططات الإنهائية الثلاثية غير متكافئة مع متطلبات وحاجيات المجتمع،من التعليم الابتدائي مما انعكس على تحقيق الأهداف النظرية المرتقبة إلى 47.8 % تقريبا في سنة 1966-1967 إلى 72%في سنة1978 و إلى 90 % في سنة 1980 وكان تقدير نسبة التزايد السنوي لعدد التلاميذ لم يتجاوز خلال المخططات الثلاثة حدود 7.2 % 9.3%، 6% على التوالي و قد لوحظ هذا الارتفاع في نسبة التعليم أنه لم يراعى فيها أبدا مبدأ المساواة و التوازن الجهوي، فقد ورد في التقارير أن هناك اختلافا كبيرا بين الوسط الريفي والوسط المدني، ويعود ذلك إلى نقص الهياكل القاعدية للتعليم الإبتدائي في الوسط الريفيي .

(العربي فرحاتي: ،ص70،71.)

وقد انعكس على تجسيد أهم مبادئ نظام التربية و التعليم حق على الجوانب الكمية إذ لم تستطع الهياكل القاعدية المتوفرة خلال هذه الفترة استيعاب جميع الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، فلم تتعدى قدرة

الاستيعاب بنسبة 72.5% و هي نسبة تعميم التعليم، و بقي ما يقارب 27% من الأطفال البالغين من 4-6 سنوات غير مندمجين في المدارس و لاسيما في الوسط الريفي وما يقرب من مليون شاب غير مندمج في نظام التكوين و لاسيما في سوق العمل.

وعلى الجوانب النوعية: نوعية التعليم باكتظاظ الأقسام الدراسية و نقص التجهيزات و التأطير، و ضعف التسيير الإداري، ولعل العلاقة بين العناصر المباشرة و المؤلفة للموقف التعليمي من 1966 تبين لنا بوضوح مدى الضعف الذي كان عليه الجانب النوعي من التعليم الابتدائي خلال المخططات الإنمائية الثلاثة.(العربي فرحاتي: مرجع سابق،ص72.)

أما عن نتائج تطبيق هذه الجزأرة، فلم يتعدى حدود هيئة التدريس و الجانب الإداري الذي يفرضها مبدأ السيادة الوطنية، و فيما يتعلق بجزأرة هيئة التدريس فقد خطت خطوة هامة خلال هذه الفترة حيث بلغت أكثر من 95% من نهاية المخطط الرباعي الثاني إلا أن ذلك كان على حساب النوعية التربوية، فمستوى التأهيل للمعلمين والقائمين على الإشراف المباشر على التعليم الابتدائي كان ضعيفا جدا ، ويتكون أغلب المعلمين في إطار الممرنين ، وهو إطار ضعيف التأهيل بالنسبة لمهنة التعليم الابتدائي ، كان ضعيفا جدا.

كما بقيت البرامج التربوية وطرقها والتنظيم البيداغوجي والبنى الإدارية تقليدية إلى حد بعيد ، ترجع إلى العهد الاستعماري ، ولم تستطع المحاولات الإصلاحية إظفار الطابع الوطني عليها كما أن عامل الإسراع في تكوين الهيئة التدريسية لغرض تقليص التعاون الأجنبي ذا الكلفة المالية المرتفعة، كان أيضا على حساب التكوين النوعي وكان انتقاء المعلمين انتقاء تقليديا جدا تحدده أخيرا معايير الجزأرة .

أما ما يتعلق بتطبيق مبدأ التعريب فلم يتجاوز 72% من معلمي التعليم الإبتدائي ، إذ لم يتعدى تطبيقه الحدود الشكلية التي تتطلبها المواد الدراسية المعربة، والتي تم تعريبها نهائيا إلا خلال المخطط الرباعي الثاني ، وعلى الرغم من وجود إمكانية الشروع في التعريب النهائي منذ الاستقلال، فمنذ سنة 1965 وهو تاريخ الشروع الفعلي في تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي ومشكلة الازدواجية قائمة ولم يتم التخلص منها إلا في نهاية المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني ، بسبب التماطل الناتج عن المواقف الغامضة تجاه قضية تعريب التعليم ، سواء على مستوى السياسة العامة أو على مستوى الأجهزة التنفيذية بل أن هناك من عارض بشدة قضية تعريب التعليم.

ورغم كل هذا إلا أن المنظومة التربوية الجزائرية والمقومات الشعبية وأدبيات الحركة الوطنية والتي تمحورت حول الجزأرة والتعريب وتعميم التعليم وذلك خلال جسور الإصلاحات إلى مختلف القطاعات مثل تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التعليم ووضع خطة تعليمية في سبتمبر 1962حيث نشر تقرير هذه اللجنة في 1964 ، كما شهدت نهاية الستينات تنصيب لجنة وطنية ثانية لإصلاح المنظومة التربوية ليقع بعد ذلك تقسيم وزارة التربية الوطنية على وزارة التعليم الإبتدائي والثانوي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، هذا بالإضافة إلى إصلاح التعليم العالي في 1971 ومشروع إصلاح 1973 وكذا مشروع إصلاح 1974، يمكننا القول كتقييم عام لهذه الإصلاحات التربوية الجزئية التي أُعتمدت بعد الاستقلال فقد مهدت للإٍصلاح الشامل الذي اعتمد في 1976 والذي جاء بتغيير جذري للمنظومة التربوية الجديدة من خلال الأمر 76/35

المؤرخ في 16 أفريل 1976والذي يتضمن وينص على تنظيم التربية والتكوين في الجزائر. (العربي فرحاتي : مرجع سابق ، ص 75-76.)

09-المدرسة الأساسية:

لقد نشأت عام 1976 بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية وقد بدأت مع بداية المخطط الخماسي الأول 1980-1984 في ميدان التربية والتعليم عملية تنفيذ مشروع المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات من التعليم الإجباري على مستوى الوطن الجزائري وبعد أن كان العمل يجري بها كتجربة في بعض المدارس فقط ، ابتداء من 1977. (تركي رابح : ، 1990، ص100) .

ويعرّف التعليم الأساسي على أنه : « مرحلة التعليم الأولى بالمدرسة التي تكفل للطفل المدرّس على طرق التفكير السليم وتؤمّن له حدا أدنى من المعارف والمهارات والخبرات التي تسمح له بالتمهيد للحياة وممارسة دوره كمواطن منتج ».(منصور حسين الناشر : ، 1990، ص 16.)، ويعرّف أيضا بأنه : « المرحلة التعليمية الإلزامية والمجانية التي تضمن التربية القاعدية وتهيئ التلاميذ للدخول في مرحلة التعليم الثانوي أو التوجيه إلى الحياة العامة للمشاركة في العمل والإنتاج». (محمد ولد خليفة : ،ص104)

المدرسة الأساسية هي نظام تعليمي ووحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة ، فهي وحدة تربوية تعليمية تسمح لكل تلميذ جزائري التعليم بصفة إجبارية ومجانية من السادسة إلى غاية السادسة عشرة من عمره فضلا عن تكوينه علميا و عمليا و تقنيا، ففيها يتلقى التلميذ تعليما أساسيا ، ووحدة المدرسة الأساسية تظهر في المبادئ التنظيمية الخاصة بها و في تجانس وتكامل البرامج التعليمية وتطابق أسس مناهجها . (بخوش لامية: ،ص62.)

و تعد المدرسة الأساسية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية ، و بالاستغلال المالي و توضع تحت وزارة الوزير المكلف بالتربية، و أن أحداث كل مدرسة أساسية يتم بموجب مرسوم و يتم إغلاقها أو إلغاؤها على نفس الشكل. (محمد الطيب العلوي،ص218)

9-1- بنيتها و تنظيمها:

المدرسة الأساسية وحدة عضوية لتربية الطفل لمدة تسع سنوات فهي تُنظّم، و تبنى على ثلاثة مراحل متتالية ، كل مرحلة مكلفة بمهمة بشرط مراعاة الخصائص النفسية والعضوية ومحاولة استثمارها أثناء عملية التعليم، وهذه المراحل هي:

الطور الأول أو المرحلة القاعدية: مدتها ثلاث سنوات من سن السادسة إلى سن التاسعة تركز هذه المرحلة على نمو التلميذ والعمل على إصحابه بوسائل التعبير الأساسية (اللغة العربية والرياضيات)، وتنمية الروح الجماعية من خلال تشبعه بالقيم العربية الإسلامية.

الطور الثاني أو مرحلة الإيقاظ : مدتها ثلاث سنوات أيضا من سن العاشرة إلى سن الثالثة عشر ، هدفها تأييد وسائل التعبير الأساسية ، واكتشاف الوسط الاجتماعي والوسط الطبيعي واستقصاؤه ، وكذا الوسط التكنولوجي ، وإقرار أعمال تطبيقية ذات صبغة تكنولوجية ، وكذا إدراج اللغة الأجنبية الأولى – أي الفرنسية –.

الطور الثالث أو مرحلة التوجيه: مدتها ثلاث سنوات من سن الثالثة عشر إلى سن الخامسة عشر ، تهدف هذه المرحلة إلى تعضيد المكتسبات السابقة و تحسين المعارف والمفاهيم المكتسبة ، من خلال وضعيات مُقنعة و حقيقية، وكذا استقطاب الاهتمامات و التوجيه . (الطاهر زرهوني : ، ص 123-124-125.)

9-2-أهداف المدرسة الأساسية:

من بين الأهداف الأساسية التي يهدف إليها التعليم الأساسي بصفة عامة ما يلي:

- توفير الحد الأدنى والضروري من المعلومات والمفاهيم والاتجاهات اللازمة للمواطنة ، والتي سوف يحتاج إليها كل صغير في المجتمع قبل أن يتحمل مسؤولياته.

- تزويد التلميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام والتي تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميدان التنمية.

- تأهيل واحترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياته.

- تنمية شخصية التلميذ وفكرة النقد البناء في مجتمعه ابتداء من دائرة أسرته إلى دائرة وطنه.

9-3-خصائص المدرسة الأساسية:

المدرسة الأساسية إصلاح هام ، ولكل إصلاح خصائصه ومميزاته التي تميزه عن غيره من مشاريع الإصلاح وأهم ما تمتاز به - المدرسة الأساسية - أنها حررتنا من الفلك التربوي التعليمي الفرنسي وأهم الخصائص هي: (محمد الطيب العلوي : مرجع سابق ، ص 205.)

- ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل وقد حدد هذا الضمان المادة 24 : « مهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ ومدته تسع سنوات».

- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل مع مراعاة الفروق الفردية لكل طفل .

- توحيد لغة التعليم وفقا للمادة 8 : « يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين في جميع المواد».

- ربط المحتوى بالقيم العربية الإسلامية ، وجعل محتوى النظام التربوي يتماشى مع الأهداف الوطنية والقيم العربية الإسلامية.

- ترغيب وتكوين الطفل على العمل اليدوي ، أي التركيز على الجانب العملي من خلال ضرورة ربط النظام التربوي بالحياة العملية وفقا للمادة 120: « يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ، ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا ».

- العناية بالتوجيه وفقا للمادة 62: «من خلال ضبط الإجراءات التي يتم بها فحص مؤهلات التلاميذ لمعرفتهم »

- الاهتمام بالطفل من الناحية الاجتماعية وذلك بتحقيق المساواة في فرص التعليم .

- بعث حياة اجتماعية بالمدرسة باشتراك الآباء والمعلمين والتلاميذ.

– مراعاة الطفل في وضع البرامج وذلك بمعرفته معرفة كافية وذلك مع ما يناسب عقله ،سنه و نفسيته.

– تحديد الغايات والأهداف، فالمدرسة تسعى لإيجاد نمط يتماشى وفلسفة ذلك المجتمع.

9-4-التحولات الكبرى في النظام التربوي:

كانت من العلامات البارزة لعملية الإصلاح ممثلة فيما يلي:

أ-**إعادة هيكلة المدرسة الأساسية:**استهدفت عملية تعميم التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات عن طريق جعل التعليم الابتدائي والمتوسط تعليم مشترك وفي هذا الصدد جاء في الجريدة الرسمية للدولة مايلي: «...إن مرحلة التعليم المتوسط هي الآن في طريقها إلى الزوال حيث ستدمج في مرحلة التعليم الابتدائي بعد اختصارها من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات لكي تكونا معا مرحلة واحدة هي مرحلة التعليم الأساسي التي يمتد التعليم فيها إلى مدى9 سنوات . (الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص130.)

بعد التعميم الشامل للمدرسة الأساسية و خروج أول منتوج في سنة 1989 التي تهدف إلى تشخيص النقائص حسب طبيعتها و مجالها عن طريق التقويم الموضوعي الذي يعمل على الموازنة بين ما تم تحقيقه ومالم ينجز ذلك بالرجوع إلى النموذج النظري الذي حددته أمرية 16 أفريل 1976 تم إعداد خطة عملية لاستدراك النقائص المسجلة، فهذا المشروع الذي يرجي تحقيقه

يتميز بالشمولية لكونه ينطلق من تقويم الوضعية الحالية و يمس كل الجوانب التربوية ليشخص النقائص اللامجزأرة كل واحدة بمعزل عن الأخرى بل يوضع الفحص في إطاره العام حتى تكون المعالجة شاملة وواضحة.

10-الإصلاحات التربوية الأخيرة:

10-1- في اللغات الأجنبية:

إن التحولات التي نعيشها اليوم تفرض علينا تدريس اللغات الأجنبية ، و تعلم اللغات الحية و ذلك من أجل الوصول إلى المعارف العالمية ، و تفضيل التفتح على ثقافات أخرى من جهة واستناد لمقولة "**فيثرليزنجر** ":إن تعلم اللغات الأجنبية جزء من ثقافة عالمية،والتحكم في لغة أو عدة لغات أجنبية هو الدليل على قدرة فكرية أكيدة ،وعلى ثقافة لا تفتأ أن تترك أثرا حسنا في المهنة والحياة".

واستنادا كذلك لمقولة"**هنري هولمان**"في كتابه "اللغات الأجنبية":إن معرفة لغة حية لا يعتبر اليوم من الكماليات الخاصة بأفراد نخبة،لكنه أداة اتصال وثقافة يتحتم على كل واحد اكتساب القدرة على امتلاكها. (حبيب شنيني : ،جويلية 2002،ص7.)

و عليه فقد تم إدراج الخطوات التالية:

أ- **اللغة الفرنسية:**إن تدريس اللغة الفرنسية بوصفها اللغة الأجنبية الأولى سيتم في السنة الثالثة ابتدائي ، و ذلك للسبب الآتي وهو سهولة استيعاب الطفولة المبكرة للغات الأجنبية.

ب-اللغة الإنجليزية: يذكر المؤلف "**فلوريات كولماس**" في كتابه اللغة و الاقتصاد :" إن الإنجليزية هي اللغة الأجنبية التي تدرس على نحو أوسع لحد بعيد، و هي الأداة المرغوبة أكثر من غيرها للاتصال الدولي في أركان المعمورة". (رابح خدوسي : ،2002،ص152)

وكذلك تم إدراجها ضمن المقرر الحالي في السنة الأولى من التعليم المتوسط، و يهدف تدريسها إلى تمكين المتعلم من اكتساب معارف لغوية تدريجيا تسمح له بالاتصال بمستجدات التطور العلمي، و التكنولوجي و الثقافة العامة لكونها لغة عالمية.

10-2- الوسائل التعليمية:

نظرا لتعقد الحياة نتيجة للتطور و التقدم العلمي ، أصبح من العسير أن تكون الخبرات التعليمية مباشرة رغم أثرها في سرعة ودقة ما يتعلمه الفرد، و أصبح التعليم يعتمد كثيرا على الخبرات الغير مباشرة ، و هذا ما أدى إلى استخدام وسائل تعليمية جديدة، والوسائل التعليمية :هي الوسائط التي تحمل الرسالة من المعلم المرسل إلى المتعلم المستقبل ،وتخاطب حواسه ،وتستعمل متكاملة مع المادة الدراسية لتزيدها وضوحا،وتساعد المتعلم على تعلم فعال ومستمر،وتعد عنصر أساسي من عناصر المناهج.

ومن الوسائل التعليمية المستعملة:

-وثيقة المنهاج :يعتبر المنهاج الوسيلة الأساسية والرسمية للعمل التربوي،والمرجع القاعدي الذي يستند إليه المعلم في أداء مهنته.

-الوثيقة المرافقة للمنهاج:تعتبر الوثيقة التي ترافق المنهاج في مختلف المواد وسيلة تكوينية مكملة للمعلم،وأداة عملية مرجعية حقيقية،تستهدف توضيح بعض مفاهيم المنهاج،ومبادئه بواسطة أمثلة عملية عن المضامين المعرفية والكفاءات،والأهداف التعلمية وتقترح بعض المعالم على تناول المنهاج وتطبيقه وتنظيم الأنشطة ضمن وحدة التعلم.

-الكتاب المدرسي:ويعتبر من أهم الأدوات التعليمية فهو ضروري للمدرس والتلميذ،إذ انه مترجم المنهج،ويقدم إيضاحا للمادة حتى يتمكن التلميذ من فهمها.

-الوسائل البصرية المرئية:وهي الوسائل التعليمية التي تعتمد على البصر مثل:الخرائط الأفلام الصامتة والصور والملصقات.

- الوسائل السمعية:وهى الوسائل التي تعتمد على حاسة السمع مثل:الإذاعة .
- الوسائل السمعية البصرية:تلك التي تعتمد على حاسة السمع والبصر معا مثل:التلفاز
- المجسمات:هي أنواع من النماذج المختلفة،لها خواص توضيحية تساهم في تثبيت عملية الإدراك عند المتعلم بتوضيح الحقائق التي يصعب مشاهدتها مباشرة.
- الوثائق والنصوص التاريخية :وهي كل اثر مادي أو أدبي خلفه الماضي يضفي على الدراسة نوعا من الحقيقة كالكتب،اليوميات،المعاهدات والتماثيل.

11-إعادة الهيكلة التعليمية:

11-1- مفهوم الهيكلة "التنظيم":

يصدر مصطلح الهيكلة أو التنظيم التربوي بمعنى واحد في معظم البلدان العربية،ويقصد بها الهيكل التطوري أو الارتقاء العام الذي يحدد مسار أو مسارات التعلم ومراحله،وعدد السنوات في كل مرحلة، و تشعبات هذه المراحل وتفرعاتها،وشروط الالتحاق بها،وتقسم هذه المسارات إلى مراحل،وتحدد بالسنوات،ثم إلى أنواع مختلفة من التعليم،هذه الأمور جميعها يطلق عليها بصورة عامة بنية التعليم (سعيد التل : ،العدد 01،المجلة العربية للتربية، جانفي ،ص120.)

وقد تميزت هيكلة التعليم في الإصلاحات التربوية الجديدة،باتخاذ إجراءات في كل طور ،وذلك بوضع تنظيم جديد للتعليم القاعدي الإجباري بالتقسيم إلى وحدتين متمايزين هما:المدرسة الابتدائية من جهة،والتعليم المتوسط من جهة أخرى.

11-2-إعادة هيكلة التعليم الابتدائي:وتم فيها:

- تعميم التربية التحضيرية:إن التعليم التحضيري هو تعليم مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي للمدرسة،وهو متاح لكل تلميذ بلغ سن خمس سنوات،والغاية منه إدراك جوانب النقص في التربية العائلية،وتهيئة الأطفال للدخول إلى المدرسة،وذلك عن طريق مساعدتهم على النمو الجسماني وتربيتهم على حب الوطن، وتمكينهم من تعلم بعض مبادئ القراءة والكتابة. (وزارة التربية والتعليم ،الجزائر ،2003،ص9..) وللإشارة فإن هذا التوجه لم يطبق هذا الموسم،وطبق المنهاج فقط.

-تقليص الطور الابتدائي إلى خمسة سنوات.

11-3- تعريف التعليم الابتدائي:

تعد المرحلة الابتدائية أول لبنة في النظام التربوي الجزائري حاليا ،وتتميز بكونها أول فرصة تتاح للطفل من اجل تربية نظامية يتولاه فيها مربون مختصون في مجالهم التربوي،فإن كان الطفل قد أخذ عن أسرته لغة قومه،وعادتهم فإن المدرسة تعيد تشكيل ما قد اكتسبه من الوسط العائلي ،وتدوم فترة الدراسة الابتدائية خمسة سنوات ،وذلك طبقا للمنشور الوزاري رقم 246 / 247 الصادر في : 04جوان 2003 ، و الذي بموجبه تم التخفيض من مدة التعليم الابتدائي إلى خمس سنوات. (نسيم لكحل ،العدد894،الشروق اليومي ،أكتوبر 2003،ص2.)

11-4- أهداف التعليم الابتدائي:

يجب أن تزّود المدرسة الابتدائية الأطفال بأنواع المعرفة والعادات والاتجاهات والقيم التالية :

- غرس مبادئ الدين الاسلامي ،وأداء واجباته وتربية الأطفال على الأخلاق الحميدة،والاعتزاز بالوطن .
- القدرة على فهم العلاقات الاجتماعية الصالحة، والتعود على ممارستها في معاملة الآخرين.
- التمكن من وسائل المعرفة الأولية، القراءة والكتابة والحساب .
- التزود بقدر كاف من المعلومات العامة ،مع وضوح علاقاتها بمواقف الحياة العملية والقدرة على تطبيقها.
- تكوين الجسم السليم، والتدريب على الحركات النظامية .

– تنمية عادة التفكير المنطقي المنظم ،وإقامة الأحكام على النقد والإقناع .

– تكوين المثل العليا،ذات الصفة الاجتماعية،كاحترام الأسرة،والتنفيذ بمعايير السلوك الصالحة وإتقان العمل.

– تذوق الجمال في الطبيعة والأدب والفن .

– تكوين عادة النشاط المنتج، وحسن استخدام أوقات الفراغ فيما ينفع الفرد والجماعة.

– إدراك المشكلات التي تواجه المجتمع ، وغرس الميل نحو المساهمة في حل تلك المشكلات والعِلم بطرق التغلب عليها والتدريب على ذلك.

– اكتساب المهارات والمعلومات الأساسية لقيام الفرد بدور منتج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

– تكوين عادة التعاون والنجدة، وتقديم الصالح العام على الصالح الشخصي، ومعرفة الواجبات والحقوق وأدائها. – إعادة وضع خطة للعمل، والمشاركة في تنفيذها ونقدها. (مديرية التعليم الابتدائي والثانوي ، الجزائر ، 1971)

خلاصة:

من خلال كل ما سبق ذكره نخلص إلى أن الإصلاحات التربوية الجديدة للمناهج لها أهمية بالغة في سير نظام المدرسة الأساسية، وذلك بتقديم خدمات التعليم لها حيث توفر كل الإمكانيات المادية من وسائل بيداغوجية مثل الكتب المقررة ونحوها من جهة والإمكانيات البشرية بما فيها المعلم وكفاءته وطريقة تدريسه وكذلك المفتشين والمشرفين القائمين على تجسيد المبادئ العامة للنظام التربوي في الجزائر من جهة أخرى ، وفي الأخير يمكن القول أن الإصلاح التربوي موجها إلى الإجراءات مثل نظام اليوم الكامل في المدرسة ونظام الفصول الدراسية وكذلك نظام الساعات المعتمدة ونحو ذلك من التعديلات والتغييرات خاصة في المناهج الدراسية.

***قائمة المراجع:**

-أولا: الكتب:

1- أحمد حسين اللقاني،علي أحمد الجمل :معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المنهاج وطرق التدريب، ط2، عالم الكتب،القاهرة ، 1998 .

2- حسن الحسين البيلاوي: سيكولوجية الصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

3- رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

4- رابح خدوسي: المدرسة والإصلاح مئة يوم في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ط2، دار الحضارة، الجزائر، 2002.

5- الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، دار النشر الجزائر.

6- عبد الغني عبود: الإيديولوجية والتربية، ط1، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر 1976.

7- محمد الطيب العلوي:التربية والإدارة بالمدارس الجزائرية، ط1، دار البعث، الجزائر.

8- محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، ط2، جامعة عين شمس مصر ، 1999.

9- محمد ولد خليفة :المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

10- منصور حسين الناشر: التعليم الأساسي مفاهيمه و مبادئه، مكتبة غريب ، مصر، 1990.

- ثانيا: الرسائل الجامعية:

1- لامية بخوش: العلاقة التربوية بين المعلم والمتعلم المراهق وانعكاساتها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر التلاميذ ، رسالة ماجستير، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة قسنطينة.

2- نسيمة الغطاس ، مكاوي سهام : موقف أولياء التلاميذ من مسألة الإصلاح التربوي ، رسالة ليسانس ، قسم علم الاجتماع ، جامعة سطيف، 2002-2003.

-ثالثا: المجلات و الجرائد :

1- حبيب شنيني: اللغات الأجنبية بيداغوجيا و إيديولوجيا ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 894،أكتوبر،2003.

2- روبرت ماكييج و آخرون: مجلة مستقبل التربية ، العدد 01 ، اليونسكو .

3- سعيد التل: التنظيم التربوي في الدولة العربية، المجلة العربية للتربية، العدد01، جانفي.

4- نسيم لكحل: تعليم اللغة الفرنسية الثانية له مبرر سياسي جريدة الشروق اليومي، العدد 894 أكتوبر 2003.

- رابعا: قائمة القرارات والمنشورات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : مديرية التعليم الابتدائي والثانوي (دروس في التربية وعلم النفس) الجزائر 1971.

2- المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجزائر، 1998.

3- وزارة التربية الوطنية، مديرية التخطيط، بيانات إحصائية عامة، 1981.

4- وزارة التربية الوطنية، سبتمبر 1994.

5- وزارة التربية الوطنية: وضعية قطاع التربية الوطنية، أفريل 1998.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التربية والتعليم، (مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية)، الجزائر، 2003.